تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية القانون بدعوتكم لحضور

مناقشة رسالة الماجستير

العنـــوان

حق المستهلك في العدول عن العقد الإلكتروني " دراسة مقارنة"

للطالبة

بدور صالح محمد الكثيري

المشرف

د. نوري حمد خاطر

قسم القانون الخاص – كلية القانون

المكان والزمان

مبنى كلية القانون/ طلاب / قاعة الاجتماعات (1005) بالطابق الأول

11 :00 صباحا

الاثنين ، 15 ابريل 2024

الملخص

أحدث التطور التكنولوجي تغيرات مهمة في عمليات التواصل بين الأشخاص، وبالأخص في مجال إبرام العقود؛ إذ تعدّ عقود البيع من أكثر العقود التي تبرم عبر وسائل الاتصال الحديثة وشبكات الإنترنت، لتميّزها بالسرعة، مما جعل المستهلك يقبل على إبرام العقد مع المزوّد(أو البائع) دون تفكير من أجل اقتناء السّلعة أو الخدمة المباعة، وقد يعتمد المستهلك -فقط- على الصّور الفوتوغرافيّة والوصف الخاص بالسلعة من قبل المزوّد، وذلك لأنّ مثل هذه العقود تتم عن بُعد دون الارتباط الماديّ، و قد لا يكون وصف السلعة أو الخدمة دقيقًا، أو قد ينخدع المستهلك بالدّعاية والإعلانات الزائفة التي يروّج لها المزوّد لجذب المستهلك؛ إذ يُعد المستهلك أحد الأركان الأساسية في العملية الاقتصادية كلها، وقد تزايدت الحالات التي تمثل اعتداء على حقوق المستهلك، وبخاصة في عقود الاستهلاك التي يتم إبرامها بالوسائل والطرائق الإلكترونيّة، مما يستوجب البحث في الحماية الخاصة بالمستهلك من جميع الاعتداءات التي تقع عليه، وقد سعت العديد من التشريعات لتوفير جميع أنواع الحماية اللازمة لهذا المستهلك في خال تعاملاته الاستهلاكية والتعاقدية، لذلك سعت التشريعات المقارنة، من أجل حماية المستهلك إلى تنظيم آليّة قانونيّة تحمي المستهلك في حال تسرّع في إبرام مثل هذه العقود أو كان محلّ العقد لا يتطابق مع الوصف أو متطلباته الشّخصيّة، وذلك من خلال تنظيم الحقّ في العدول، والذي يعرّف بأنّه أداة تسمح للمستهلك بأن يعيد النظر عن قراره بالالتزام بالعقد المبرم، وإعادة الحال لما كان عليه قبل إبرام العقد، دون الرجوع لإرادة الطرف الآخر، وذلك خلال فترة محدّدة، حيث تكمن أهمية دراسة الموضوع في مدى كفاية التنظيم الإماراتي للحق في العدول عن عقد البيع الإلكتروني باعتبار المستهلك هو الطرف الضعيف في العقد، وماهي الوسائل أو الضمانات القانونية الواجب توافرها لحماية المستهلك والسعي نحو إقتراح آلية قانونية سليمة لحماية المصلحة العامة وسد الثغرات التشريعية، في ضوء صدور قانون حماية المستهلك الإماراتي الجديد رقم 15 لسنة 2020 ومناقشته، ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة لا يقتصر حق العدول على القوانين الوضعية الحديثة، وإنما يوجد تنظيم دقيق و شامل في الفقه الإسلامي يقوم على نظرية العقد غير اللازم الذي ينفرد بها الفقه وتستند هذه النظرية إلى نظرية الخيارات التي اشتهر بها الفقه الإسلامي، التي أخذ بها قانون المعاملات المدنية الإماراتي جزئياً ، ومن أهم التوصيات التي وردت في ختام الرسالة. نقترح على المشرع أن ضرورة تعديل أحكام قانون حماية المستهلك، وإدراج نصوص صريحة بخصوص حق العدول، وتخصيص قواعد خاصة به، وتنظيمه تنظيماً دقيقاً، يحقق غاياته ويضع حدوده وضوابطه وآثاره، وعدم الاكتفاء بتطبيق القواعد العامة عليه.

كلمات البحث الرئيسية: حق العدول – خيار – حماية المستهلك – معاملات مدنية